

الضرورة الشعرية

دراسة تطبيقية في شرح شذور الذهب لابن هشام (761هـ)

د. بشير الزروق مازن

كلية العلوم الشريعة - جامعة طرابلس

المقدمة

بعد أن أخذ علماء العربية يستشهدون بالمنظوم والمنثور على قضايا اللغة والنحو، لاحظوا وجود بعض التغيرات في البنية أو التركيب أو الإعراب في بعض الشواهد الشعرية تنحرف بها عن سنان العربية وقواعدها العامة، فاختلف العلماء في تحديد مفهوم هذه الظاهرة التي أطلق عليها (الضرورة الشعرية).

فذهب جمهور النحاة إلى أنها: ما وقع في الشعر مما لم يقع في النثر سواء كان للشاعر عنه مندوحة⁽¹⁾ أم لا، قال ابن جني (ت 393 هـ): "الشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار، وكثيراً ما يحرف فيه الكلم عن أبنيته، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله"⁽²⁾.

وقال ابن عصفور (ت 669 هـ): "اعلم إن الشعر لما كان كلاماً موزوناً يخرج الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن ويحيله عن طريق الشعر؛ أجاز العرب فيه ما لا يحوز في الكلام، اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه؛ لأنه موضع ألف في الضرائر"⁽³⁾. ومعنى ذلك أنه ليس معتبراً في الضرورة الشعرية أن يؤدي إليها الوزن الشعري، فقد تقع الضرورة في الشعر من غير اضطرار الوزن إليها.

وذهب بعضهم ومنهم ابن مالك (ت 672 هـ)، كما ينسب إلى سيبويه (ت 180 هـ)⁽⁴⁾ إلى أن الضرورة: ما يضطر الشاعر إليها اضطراراً بحيث لا تكون عنه مندوحة.

صرح ابن مالك بذلك في شرح التسهيل حيث عدّ وصل (أل) بالمضارع جائزاً اختياراً ولكنه قليل - وهو عند الجمهور من أقبح الضرورات - قال: وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة؛ لتمكن الشاعر أن يقول: ... فإذا لم يفعل ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار⁽⁵⁾.

وهذا الاتجاه في فهم الضرورة على الرغم من أن سيبويه قد سبق إليه، فإن ابن مالك قد شهر به، حتى إن من اعترضوا على هذا المذهب وجهوا نقدهم إلى ابن مالك وحده، ولم يتعرضوا إلى سيبويه⁽⁶⁾.

قال أبو حيان (ت 745 هـ): لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً، لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب⁽⁷⁾.

(1) مندوحة: سعة ومخرج وفسحة، لسان العرب (ندج).

(2) الخصائص 191/3.

(3) ضرائر الشعر ص 13.

(4) انظر لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية ص 90 وما بعدها.

(5) شرح التسهيل 202/1.

(6) لغة الشعر ص 94.

(7) انظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 332/5.

وقال عبد القادر البغدادي (ت 1093 هـ): "إذا فتح هذا الباب لم يبق في الوجود ضرورة، وإنما الضرورة عبارة عما أتى في الشعر على خلاف ما عليه النثر"⁽¹⁾.

هذان المذهبان هما أشهر المذاهب في الضرورة، غير أن مذهب الجمهور يجد تأييدا وقبولا من عامة النحاة، بحيث صارت الآراء الأخرى آراء فردية لم تجد كثيرا من الأنصار، والشيء إذا اشتهر وتلقى القبول تَمَلَّأَ الناس عليه إذعاناً له وتقليداً.

ويعتبر سيبويه في الحقيقة أول من تحدث عن الضرورة - وإن لم ترد لفظة الضرورة في كتابه - فقد ذكر مسائل وأحكاماً للضرورة في باب أسمائه (باب ما يحتمل الشعر)⁽²⁾ تفتقر إلى المنهجية القائمة على التقسيم والتصنيف لهذه الظاهرة، لكنها كانت إضاءات أفاد منها النحاة بعده في هذا المجال.

ولعل أول من أسس للكتابة المنهجية، ووضع مبادئ التصنيف عن الضرورة أبو بكر بن السراج (ت 316 هـ) فقد وضع باباً لضرورة الشاعر في كتابه يقول: "ضرورة الشاعر أن يُضطرَّ الوزنُ إلى حذفٍ أو زيادة، أو تقديم أو تأخير في غير موضعه، وإبدال حرف أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل، أو تأنيث مذكرٍ على التأويل"⁽³⁾.

وتطوّر بعد ذلك التصنيف في الضرورات الشعرية تطوراً كبيراً حتى خصّوها بالتأليف فأفردت لها الكتب، ولعلّ أول كتاب يصل إلينا مستقل ببحث الضرورة هو كتاب أبو سعيد السيرافي (ت 368 هـ) (ضرورة الشعر) الذي حصر فيه مظاهر الضرورة في تسعة أوجه "هي: الزيادة، والنقصان، والحذف، والتقديم، والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث"⁽⁴⁾.

وجاء بعده كتاب (ما يجوز للشاعر في الضرورة) للقرظ القيرواني (ت 412 هـ)، تلاه كتاب (ضرائر الشعر) لابن عصفور الإشبيلي، الذي حصر أنواع الضرائر في: الزيادة، والنقص، والتأخير، والبدل⁽⁵⁾، وجرى على هذا التقسيم مع اختلاف يسير - جمع غير قليل من العلماء القدامى والمعاصرين.

ولأهمية هذا الموضوع رأيت أن أكتب فيه بحثاً مقروناً بتطبيق الضرورة على شواهد ابن هشام في كتابه (شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب)، وقسمت البحث إلى مقدمة تناولت فيها بإيجاز مفهوم الضرورة الشعرية عند بعض العلماء، ثم إلى موضوع البحث الذي جمعت فيه الأبيات الشعرية التي نصّ فيها ابن هشام صراحة على أنها من ضرائر الشعر مضبوطة بالشكل، ورتبتها حسب أنواع الضرائر متبعا تقسيم ابن عصفور، وذكرت نصّ ابن هشام أولاً، ثم بعض أقوال العلماء في الشاهد، ونسبت الشواهد لقائلها، مع ذكر بحرهما وتقطيعها عروضياً، وما فيها من زحافات وعلل، وسبب وقوع الشاعر في الضرورة على حسب رأيي في ذلك، ثم الخاتمة التي اشتملت على أهم النتائج التي توصلت إليها.

ولا أزعم أنني أوفيت البحث حقّه، ولكن حسبي أنني اجتهدت وبذلت وسعي ما استطعت، فإن وفقت للصواب فله الحمد والمنة على توفيقه، وإن أخطأت أو قصّرت فأسأله هديّه وتوفيقه.

(1) خزانة الأدب 406/2.

(2) كتاب سيبويه 26/1.

(3) الأصول في النحو 435/3.

(4) ضرورة الشعر ص34، وانظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ص34، 35.

(5) ضرائر الشعر ص17.

أولاً : ضرائر الزيادة

(زيادة حرف)

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ: *** يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْوَأَقَى^(١)

أورده ابن هشام في باب المبنيات (المنادى)، قال: ويجوز في المنادى المستحق للضم أن ينصب إذا اضطرَّ إلى تنوينه.

ويروى البيت في الضرائر برفع (عدي) منوئاً، وهو ضرورة كذلك⁽²⁾. قال السيوطي: يجوز تنوين المنادى المبني في الضرورة بالإجماع، ثم اختلف هل الأولى بقاء ضمّه أو نصبه؟ فالخليل وسيبويه والمازني على الأول، اكتفاء بما تدعو إليه الضرورة، وما تدعو إليه الضرورة هو التنوين فقط، وأبو عمرو وعيسى بن عُمر والجرمي والمبرد على الثاني رداً إلى أصله؛ لأن أصله في المعنى مفعولاً⁽³⁾.

وينسب البيت للمهمل بن ربيعة⁽⁴⁾، وهو من بحر الخفيف، مخبون⁽⁵⁾ العروضة صحيح الضرب، ووزنه:

o/o/o/o/ o/o/o/ o/o/o/o/ *** o/o/o/o/ o/o/o/ o/o/o/o/

والضرورة واقعة في التفعيلة الأولى من الشطر الثاني (فاعلاتن)، وهي مباحة للشاعر، ولكن تركها أفضل؛ إذ لا يختل الوزن بتركها فالشاعر يستطيع أن يقول: (يا عدئي) ويصير الوزن (/و//و/) بالكف وهو حذف السامع الساكن من السبب الخفيف، ولكنه فرّ من الزحاف إلى الضرورة.

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا *** وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ⁽⁶⁾

أورده ابن هشام في باب المبنيات (المنادى)، قال: ويجوز في المنادى المستحق للضم أن ينصب إذا اضطرَّ إلى تنوينه، وأن يبقى مضموماً.

وجعله في المغني نوعاً من أنواع التتوين قال: وزاد بعضهم تتويماً سابعاً، وهو تتوين الضرورة، وهو اللاحق لما ينصرف، وللمنادى المضموم. ثم قال: وبقوله أقول في الثاني دون الأول؛ لأن الأول تتوين التمكين؛ لأن الضرورة أباحت الصرف، وأما الثاني فليس تتوين تمكين، لأن الاسم مبني على الضم⁽⁷⁾.

كما ورد في الخزانة قال البغدادي: "على أنه إذا اضطر إلى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطرّ إليه من التنوين. والقدر المضطر إليه هو النون الساكنة؛ فألحقت وأبقيت حركة ما قبلها على حالها، إذ لا ضرورة إلى تغييرها، فإنها تندفع بزيادة النون"⁽⁹⁾.

وَيُرَوَّى فِي الْإِنْصَافِ⁽¹⁾ بِنَصَبِ (مَطَرٍ) مَنْوَنًا عَلَى مَذْهَبِ أَبِي عَمْرٍو وَعَيْسَى بْنِ عَمْرٍو وَالْجَرْمِيِّ وَالْمُبَرِّدِ وَهُوَ ضَرُورَةٌ كَمَا سَبَقَ.

(1) الشاهد رقم (52) ، ص112.

(2) ضرائر الشعر لابن عصفور ص 26.

(3) انظر الهمع 41/3، وانظر سيبويه والضرورة الشعرية ص 217، 218، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص 156.

(4) ديوانه ص 58، وانظر اللسان (وقي).

(5) الخبن: حذف ثاني الجزء الساكن. انظر الوافي ص114 ، الورد الصافي ص16 .

(6) الشاهد رقم (53) ص 113 .

(7) مغني اللبيب ص 448، 449.

(8) سيبيويه والضرورة الشع

والبيت للأحوص الأنصاري⁽²⁾، وهو من الوافر مقطوف العروضة والضرب⁽³⁾، ووزنه:

o/o// o///o// o///o// **** o/o// o///o// o/o/o//

والضرورة واقعة في التفعيلة الثانية من الشطر الأول (مفاعلتين)، وجاءت لإقامة الوزن وإلا لتوالت خمس حركات وذلك لا يجوز.

(زيادة كلمة)

... فِيهِ ثَنَاءٌ حَظَلْ (4) .

أورده ابن هشام في باب العدد، في حديثه عن تمييز العدد. قال: الواحد والاثنان لا يحتاج لتمييز أصلاً، وأما قوله: (البيت) فضرورة.

والضرورة فيه ذكر الشاعر ثنتاً مع المعداد، وليس ذلك مستعملاً في العربية، وإنما المستعمل أن يثنى المعداد، فيقال فيه: حنظلتان، إلا أن الشاعر لجأ إلى الضرورة لإحفاظ على سلامة الوزن والقافية.

قال الفزاز: ومما يجوز له إضافة الواحد والاثنين في العدد إلى ما يُبَيِّنُهُما من الجنس، كما يفعل في الثلاثة والأربعة، فنقول: واحدٌ رجال، واثنان رجال؛ لأن الأصل ذلك، ولكن اجتزأوا برجل ورجلين، فإذا اضطر الشاعر ردّ إلى الأصل⁽⁵⁾.

وسببويه لا يعد هذا من الضرورة، وهو عنده على تقدير: ثنتان من الحنظل⁽⁶⁾.

وقد يكون هذا الاستعمال بقية من استعمال اللغة قديما للمثنى في طور من أطوارها المجهولة لنا، وليس وروده في الشعر ضرورة فقد روى في النثر قولهم: (شربتُ قدحًا واثنيه، وشربتُ اثني مُدَّ البَصْرة) وعدوه شذوذاً⁽⁷⁾

وما ذكره ابن هشام قطعة من بيت ينسب لخطام المجاشعي⁽⁸⁾، وهو من بحر الرجز صحيح العروض والضرب، و البيت بكماله:

كَأَنَّ خُصِيَّيْهِ مِنَ التَّدْلُدِ *** ظَرْفُ عَجُوزٍ، فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ

ووزنه:

o//o//o// o//o//o// o///o// *** o//o// o//o//o// o//o//

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف 311/1، وانظر الكتاب 203/2، ضرورة الشعر للسيرافي ص 42.

(2) دیوانہ ص 183 .

(3) القطف: إسقاط السبب الخفيف من آخر التفعيلة بعد إسكان الخامس المتحرك. الوافي ص 69، الورد الصافي ص 20.

(4) الشاهد رقم (239) ص 458.

(5) ما يجوز للشاعر في الضرورة ص 350.

(6) الكتاب 569/3، 624، وانظر لغة الشعر ص 256.

(7) انظر الهمع 74/4 .

(8) انظر خزانة الأدب 367/3 ، لسان العرب (خصي) و(دلل) ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص350 .

ثانيا : ضرائر النقص

(نقص حركة)

لَقَدْ ضَعَبَ الْأَرْضُضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي *** هَدَادِ خَطِيبٍ فَوْقَ أَعْوَادٍ مُنْبَرٍ⁽¹⁾

استشهد به ابن هشام في حديثه عن الملحق بجمع المذكر السالم، قال: ومنها (أَرْضُونَ) وهو بفتح الراء... وربما سكنت الراء في الضرورة.

(أَرْضُونَ) ملحق بجمع المذكر السالم، مفردهما (أَرْضُ) وهي اسم جنس جامد مؤنث، وحكم المؤنث الذي لا تاء فيه كحكم المؤنث الذي فيه التاء في أحكام الجمع بالألف والتاء؛ لتقدير التاء فيه (أَرْضَةٌ) فيقال في جمعها المصحح: (أَرْضَاتُ) -بفتح الراء- لكونها اسما دالا على ما لا يعقل ليس فيها معنى الصفة، فلما عَوَّضَ من الألف والتاء الواو والنون فألحق بالجمع المذكر السالم تنبيهاً على مرتبتها واستعظامها أبقوا فتح الراء إيماءً إلى أصل البناء⁽²⁾

ينسب البيت لكعب بن معदान⁽³⁾ وهو من بحر الطويل، مقبوض⁽⁴⁾ العروض والضرب⁽⁵⁾، ووزنه:

๐//๐// ๐/๐// ๐/๐/๐// ๐/๐// *** ๐//๐// ๐/๐// ๐/๐/๐// ๐/๐//

والضرورة في التفعيلة الثانية وهي (مفاعيلن) بإسكان الخامس ويقابله في البيت حرف الراء من (الأرضون) ولو تحركت لفسد الوزن .

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ *** إِنْ مَا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٌ⁽⁶⁾

أورده ابن هشام في حديثه عن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم، قال: فليس قوله (أشرب) مجزوما وإنما هو مرفوع ولكن حذفت الضمة للضرورة.

وجاء البيت في ضرائر ابن عصفور قال: "ومنه حذف علامتي الإعراب الضمة والكسرة من الحرف الصحيح تخفيفاً". إلى أن قال: وأنكر المبرد والزجاج التسكين، لما فيه من إذهاب حركة الإعراب، وهي لمعنى، ورويا موضع (فالיום أشرب) : (فالיום فاشرب) ، والصحيح أن ذلك جائز سماعاً وقياساً⁽⁷⁾. قال ابن جني: "واعترض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو ردّ للرواية، وتحكّم على السماع بالشهوة، مجرد من النصفه، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه"⁽⁸⁾.

كما ورد في الخزانة قال البغدادي: "على أنه يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح كما في (أشرب) فإن الباء حرف صحيح وقد حذف الضمة منه للضرورة"⁽⁹⁾.

(1) الشاهد رقم (16) ص 57 .

(2) انظر شرح التسهيل 82/1، 83، لسان العرب (أرض).

(3) دیوانہ ص 70 .

(4) القبض: حذف الخامس الساكن. انظر الوافي في العروض والقوافي ص27، الورد الصافي لطالب العروض والقوافي ص17.

(5) العروضة: هي التفعيلة الأخيرة من الشطر الأول، والضرب: التفعيلة الأخيرة من الشطر الثاني. انظر الوافي ص22، الورد الصافي ص25.

(6) الشاهد رقم (101) ، ص 212 .

(7) ضرائر الشعر ص 95، 93، وانظر ضرورة الشعر للسيرافي ص 122.

(8) الخصائص 76/1 . وانظر سيبويه والضرورة الشعرية ص 68 .

(9) خزانة الأدب 530/3 .

البيت لامرئ القيس⁽¹⁾ وهو من بحر السريع، مطوي مكسوف⁽²⁾ العروض والضرب ووزنه:

ه//ه// ه//ه// ه//ه// ه//ه// ه//ه// ه//ه// ه//ه// ه//ه// ه//ه// ه//ه//

والضرورة واقعة في التفعيلة الثانية وهي (مستعلن)، واضطر إليها الشاعر لإقامة الوزن؛ إذ لو قال "أشرب" لتحرك الثاني الساكن من التفعيلة وهذا لا يجوز.

ويروى البيت في الديوان بروايتين مختلفتين ففي رواية الأصمعي: فالיום أسقي⁽³⁾، وهو بهذه الرواية لا شاهد فيه، وفي رواية المفضل: فالיום فاشرب⁽⁴⁾، وهو بهذه الرواية لا ضرورة فيه، وهي رواية من انكروا الضرورة على الأمر لنفسه⁽⁵⁾.

والأولى ألا يُعدّ حذف ضمة الإعراب من الفعل المضارع كما في هذا البيت ضرورة؛ لورود مثله في قراءات القرآن الكريم، من ذلك قراءة الأعمش وابن محيصن "وَمَا يَعْذُّهُمُ الشَّيْطَانُ" [النساء/120] بإسكان الدال، وقراءة مسلمة بن محارب "وَإِذْ يَعْذُّكُمُ اللَّهُ" [الأنفال/7] بإسكان الدال⁽⁶⁾.

جَزَى اللَّهُ رَبُّ النَّاسِ خَيْرَ جَزَائِهِ *** رَفِيقَيْنِ قَالَا خَيْمَتِي أُمُّ مَعْبَدٍ⁽⁷⁾

أورده ابن هشام في باب المنصوبات في حديثه عن المفعول فيه، قال: وكان حقه أن يقول: قالاً في خيمتي أم معبد، أي: قبلاً فيها، ولكن اضطر فأسقط (في) وأوصل الفعل بنفسه.

كما ورد في الهمع: قال السيوطي: وهو ضرورة، أي: في خيمتي⁽⁸⁾.

ونصب مثل ذلك ضرورة وقعت في شعر من يحتج بكلامهم ولا يقاس عليها؛ لأن ظروف المكان المحددة لا تنصب على الظرفية⁽⁹⁾.

نسب ابن هشام البيت لرجل من الجن سمع صوته بمكة ولم يُرَ شخصه⁽¹⁰⁾، وهو من بحر الطويل مقبوض العروض والضرب ووزنه:

ه//ه// ه//ه// ه//ه// ه//ه// ه//ه// ه//ه// ه//ه// ه//ه// ه//ه// ه//ه//

وما أوقع الشاعر في الضرورة هو المحافظة على وزن البيت، والضرورة واقعة في التفعيلة الثانية من الشطر الثاني (مفاعيلن)، ولو ذكر الشاعر الحرف المحذوف (في) لاختل الوزن، وصار وزن التفعيلة (ه//ه//ه//ه//) بزيادة سبب خفيف على التفعيلة التي آخرها سبب خفيف، وهذا غير وارد في أنواع العلل بالزيادة.

(1) ديوانه ص122، 258، ويروى بروايتين لا ضرورة فيهما وسيأتي بيان ذلك.

(2) الطي: حذف الرابع الساكن، والكسف: حذف السابع المتحرك. انظر الوافي ص125، الورد الصافي ص160/22.

(3) الديوان ص122.

(4) الديوان ص258.

(5) ما يجوز للشاعر في الضرورة ص226.

(6) معجم القراءات 160/2، 260/3. وانظر ضرائر الشعر ص96.

(7) الشاهد رقم (113) ص235.

(8) الهمع 154/3.

(9) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية 280/1.

(10) انظر المصدر السابق، والهمع 154/3.

30

والبيت من شواهد الأشموني⁽¹⁾ ، والهمع ، قال السيوطي: "على أنه أول بإضمام القول أو الدعاء، أو حرف النداء، أي : يقال لها أو تدعى يا لكاع"⁽²⁾ .

وينسب البيت للحطيئة⁽³⁾ ، وهو من الوافر مقطوف العروضة والضرب، ووزنه:

ه//ه// ه//ه// ه//ه// ه//ه// ه//ه// ه//ه// ه//ه// ه//ه//

وقد اضطر الشاعر للضرورة لسلامة الوزن .

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ ضُمْنَا *** قَبْرًا بِمَرَوْ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ⁽⁴⁾

أورده ابن هشام في الأحكام التي يشترك فيها الفاعل والنائب عنه، قال: فأما التأنيث الواجب ففي مسألتين: إحداهما: أن يكون الفاعل المؤنث ضميراً متصلاً، فأما قول الشاعر: (ضُمْنَا) ولم يقل (ضُمْنَا) فضرورة.

والبيت في الضرائر، قال ابن عصفور: ذكر السماحة لأنها بمعنى السماح، ثم غلب المذكر على المؤنث⁽⁵⁾ .

ينسب البيت لزياد الأعجم⁽⁶⁾ ، وهو من الكامل صحيح العروضة والضرب، ووزنه:

ه//ه//ه// ه//ه//ه// ه//ه//ه// ه//ه//ه// ه//ه//ه// ه//ه//ه// ه//ه//ه// ه//ه//ه//

والضرورة واقعة في عروض البيت وهي (متفاعلتان) ولو قال الشاعر (ضُمْنَا) لصارت التفعيلة (متفاعلتان) بزيادة حركة قبل الساكن الأخير، وهذا الوزن غير وارد، فاضطر الشاعر للحفاظ على وزن البيت.

تَمْنَى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا *** وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةٍ أَوْ مُصَرٍّ؟⁽⁷⁾

ورد هذا البيت في الأحكام التي يشترك فيها الفاعل والنائب عنه، قال : فأما التأنيث الواجب ففي مسألتين : ... الثانية : أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً متصلاً حقيقي التأنيث، فأما قوله : (تمنى ابنتاي) فضرورة إن قُدِّرَ الفعل ماضياً، وأما إن قُدِّرَ مضارعاً فلا ضرورة.

لأنه إن كان ماضياً فهو خالٍ من علامة التأنيث، فكان ينبغي أن يقول : تمنى ابنتاي، أما إذا قُدِّرَ مضارعاً فهو محذوف إحدى التاءين، والأصل: تتمنى ابنتاي، وعلى هذا الوجه أولى؛ لأنه لا يجوز التخريج على الشاذ والضرورة ما أمكن غيره، ويرجح ذلك وروده في القرآن الكريم في قوله تعالى: "فأنذرتكم نارا تلظى" [الليل/ 14] أي: تتلظى . قال ابن هشام في المغني: وهم ابن مالك فجعله ماضياً، وهذا حمل على الضرورة من غير ضرورة⁽⁸⁾ .

(1) شرح الأشموني/2/162،

(2) الهمع 63/3 .

(3) ديوانه وهو بيت يتيم ص 128 .

(4) الشاهد رقم (77) ، ص 169 .

(5) ضرائر الشعر ص 276 .

(6) وهو في ديوانه ص 54 .

(7) الشاهد رقم (78) ، ص 170 .

(8) مغني اللبيب ص 879 .

والبيت للبيد بن ربيعة العامري⁽¹⁾ وهو من بحر الطويل مقبوض العروض والضرب ووزنه:

๐//๐// /๐// ๐/๐/๐// /๐// *** ๐//๐// /๐// ๐//๐// ๐/๐//

وإذا اعتبرناه ماضيا فالضرورة واقعة في التفعيلة الأولى (فعولن)؛ لاضطرار الوزن إليها، لأنه لو قال الشاعر: (تَمَنَّتْ) لصارت التفعيلة (ه/ه/ه) بزيادة حركة قبل الساكن الأخير، وهذا غير وارد في علم العروض

فَقَالَتْ : أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانَحًا *** لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْذَعَا⁽²⁾

أورده ابن هشام في باب المنصوبات في حديثه عن الفعل المضارع التالي ناصبا، قال: ويمتنع أن تكون مصدرية في نحو: جنتك كي أن تكرمني، إذ لا يدخل الحرف المصدرى على مثله، ومثل هذا الاستعمال إنما يجوز للشاعر، كقوله: البيت، ولا يجوز في النثر، خلافا للكوفيين .

الضرورة في هذا البيت هي إظهار (أن) بعد (كي) على اعتبار أن (كي) مصدرية ناصبة للمضارع، وصرح بذلك في المغنى قال: ولا تظهر (أن) بعد (كي) إلا في الضرورة كقوله: ... البيت⁽³⁾.

البيت لجميل بن معمر العذري⁽⁴⁾، وهو من بحر الطويل، مقبوض العروض والضرب، ووزنه:

๐//๐// /๐// ๐/๐/๐// /๐// *** ๐//๐// ๐/๐// /๐/๐// ๐/๐//

والضرورة واقعة في التفعيلة الثانية من الشطر الثاني (مفاعيلن)، والشاعر غير مضطر للضرورة إذ باستطاعته أن يقول: لسانك كيما تعرّ وتخدعا ، بإسقاط (أن) وتصير التفعيلة (٥/٥//) بإسقاط السبب الخفيف من آخر التفعيلة وهو ما يُعرف بـ(الحذف) .

ورواية الديوان "لسانك هذا كى تغرّ" وهو بهذه الرواية لا شاهد فيه .

سَأَتْرُكَ مَنْزِلِي لِابْنِي تَمِيمٍ *** وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا⁽⁵⁾

استشهد به ابن هشام في حديثه عن الفعل المضارع المنصوب، والشاهد فيه قوله: (فأستريحا) حيث نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية مع أنها ليست مسبوقه بطلب أو نفي، وذلك ضرورة من الضرورات التي لا تقع إلا في الشعر على سبيل الندرة . وعلق بعده بقوله: وقيل: الأصل (فأستريحن) ، بنون التوكيد الخفيفة، فأبدلت في الوقف ألفا، وهذا التخريج هروبٌ من ضرورة إلى ضرورة ؛ فإن توكيد الفعل في غير الطلب والشرط والقسم ضرورة . وعلق البغدادي في الخزانة بقوله: "وهو من باب غسل الدم بالدم؛ لأنه تقصى من ضرورة ولجأ إلى ضرورة"⁽⁶⁾

(1) دیوانہ ص 79 .

(2) الشاهد رقم (143) ، ص 289 .

(3) مغنى اللبيب ص 242، وينظر شرح الأشموني 453/1.

(4) دیوانہ 79 .

(5) الشاهد رقم 149، ص 301.

(6) خزانة الأدب 601/3.

كما ورد البيت في الضرائر لابن عصفور، ولهذا البيت نظائر ثم قال: إلا أنه لما اضطر إلى استعمال النصب بدل الرفع، حكم لها بحكم الأفعال الواقعة بعد الفاء في الأجوبة الثمانية، فنصب بإضمار (أن) ⁽¹⁾ قال القزاز القيرواني: وهو من أقبح الضرورات ⁽²⁾.

وسر الحكم على هذه الضرورة بالندرة والقبح عدم ظهور قصد التتصيص على سببية ما قبل الفاء لما بعده؛ لأن هذا القصد إنما يظهر إذا وقعت الفاء جواباً لنفي أو طلب محضين وهو ما يشبه الشرط، أما إذا وقعت بعد الخبر المثبت فقد وقعت بعد متحقق الوقوع ثابت المضمون بعيد الشبه بالشرط، فيكون قصد السببية بها بعيداً⁽³⁾

وينسب البيت إلى المغيرة بن حبياء، يقول البغدادي: وقد رجعت إلى ديوانه وهو صغير فلم أجده فيه، وقال: قال الأعمى: ويروى (لأستريحا) على لام (كي) ولا ضرورة فيه على ذلك⁽⁴⁾.

وهو من الوافر مقطوف العروض والضرب ووزنه:

o/o// o///o// o///o// *** o/o// o///o// o///o//

والضرورة واقعة في ضرب البيت (فعلون)؛ للمحافظة على القافية، لذلك أورده السيرافي في باب تغيير الإعراب عن وجهه، في كتابه الضرورة الشعرية⁽⁵⁾ ، ولو ثبتت رواية الأعلم لا غير لكفتنا مؤونة الحديث . ولعله من الجدير بالذكر هنا أن أبين بأن هناك ظاهرة موجودة بكثرة في الشعر العربي تختص بحركة الروي⁽⁶⁾ تنكسر فيها موسيقى القافية، فتختلف بين الضم والفتح والكسر وهي من عيوب القافية، تعرف عند العروضيين بالإقواء والإصراف⁽⁷⁾ ، وهي عندهم من ضرائر الشعر، لأنهم تصوروا أن كلمة الروي تقرأ على حسب ما يقتضيه العامل من أوجه الإعراب مع قطع النظر عن حركة روي القصيدة .

والأجدر –عندي- للخروج من هذه القضية هو أن ينطق الشعراء حسبما تقتضيه القافية، لا ما تقتضيه قواعد الإعراب . يقول ابن جني: "ألا ترى أن العناية في الشعر إنما هي بالقوافي لأنها المقاطع ... وكذلك كلما تطرّف الحرف في القافية ازدادوا عناية به ومحافظة على حكمه"⁽⁸⁾ . وحكمه هنا ليس هو الحكم الإعرابي، وإنما حكمه الموسيقي⁽⁹⁾ .

و دليل ذلك بيت الفرزدق المشهور :

وَعَصَّ زَمَانٌ يَا ابْنِ مَرْوَانَ لِمَ يَدْعُ *** مِنْ الْمَالِ إِلَّا مَسْحَتًا أَوْ مَحْلَفُ⁽¹⁰⁾

قال عنه أبو عمرو بن العلاء: لا أعرف له وجهاً، وكان يونس لا يعرف له وجهاً، قلت له: لعل الفرزدق قالها على النصب ولم يأبه للقفائية، قال: لا كان ينشدها على الرفع. وقد سال بعضهم الفرزدق عن رفعه إياه، فشتمه، وقال: على ان أقول وعليكم أن تحتجوا. وإنما رفع الفرزدق كلمة (مجلف)؛ لأن القوافي مرفوعة.

(1) ضرائر الشعر ص 285 .

(2) انظر ما يجوز للشاعر في الضرورة ص 313 .

(3) سيبيويه والضرورة الشعرية ص 325 .

(4) خزانة الأدب 600/3، 601، وانظر ما يجوز للشاعر في الضرورة ص314.

(5) الضرورة الشعرية ص 195 ، وانظر لغة الشعر ص 271.

(6) الروي: هو الحرف الذي تبني عليه القصيدة وتنسب إليه. انظر الوافي ص200، والورد الصافي ص64.

(7) الإقواء : هو اختلاف حركة الروي بأن يجيء بيت مرفوعاً وآخر منصوباً، والإصراف : هو اختلاف حركة الروي بأن يجيء مع المرفوع أو المجرور

منصوب . انظر الوافي ص 215، والورد الصافي ص 75 .

(8) الخصائص 85/1 .

(9) لغة الشعر ص 275 .

(10) دیوانہ ص 386، وفيہ (مُجَرَّفُ) بدل (مُجَلَّفُ) .

6- بعض ما يسميه النحاة ضرورة هو ليس في الحقيقة والواقع اللغوي كذلك؛ لأن له نظائر في القرآن الكريم وقراءته المختلفة .

7- الحكم بقبح الضرورة أو نذرتها أو شذوذها، فكلما كانت الضرورة قريبة من الأصل أو واضحة فيها وجه الشبه بالشيء الجائز كانت الضرورة حسنة، وإذا لم تكن كذلك كانت مستقبحة شاذة .

8- الضرورة تبيح الرجوع إلى الأصل المرفوض المهمل .

وفي الختام أتوجه بالشكر إلى الله عزَّ وجلَّ على أن وفقني لإتمام هذا البحث، وأسأله تعالى أن يجعل ما بُذِل فيه خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به إنه وليّ ذلك والقادر عليه . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

المراجع

القرآن الكريم برواية

- 1- الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج، تح/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ الثالثة، 1988.
- 2- الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، تح/ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1987.
- 3- الحاشية الكبرى على متن الكافي في علمي العروض والقوافي، محمد الدمنهوري، المطبعة الميمنية، القاهرة، 1307 هـ.
- 4- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، دار صادر، بيروت، ط/ الأولى .
- 5- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تح/ محمد علي النجار، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ط/ الثالثة، 1988.
- 6- ديوان أبي الأسود الدؤلي، محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة، بغداد، ط/ الثانية، 1964.
- 7- ديوان امرئ القيس، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط/ الخامسة، 1984.
- 8- ديوان جميل بثينة، بطرس البستاني، دار صادر، بيروت.
- 9- ديوان الحطيئة، برواية وشرح ابن السكيت، مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى، 1993.
- 10- ديوان الفرزدق، علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى، 1987.
- 11- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت.
- 12- ديوان مهلهل بن ربيعة، طلال حرب، الدار العالمية.
- 13- ديوان النابغة الجعدي، واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط/ الأولى، 1198.
- 14- سيبويه والضرورة الشعرية، إبراهيم حسن إبراهيم، مطبعة حسان، القاهرة، ط/ الأولى، 1983.
- 15- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح/ محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، 2005.
- 16- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية.
- 17- شرح التسهيل، لابن مالك الأندلسي، تح/ عبد الرحمن السيد، محمد بدوي، هجر للطباعة، القاهرة، ط/ الأولى، 1990.
- 18- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، تح/ محمد محي الدين عبد الحميد، ط/ العاشرة، 1965.
- 19- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد حسن شراب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ الأولى، 2007.
- 20- شعر الأحوص الأنصاري، إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، 1969.
- 21- شعر زياد الأعجم، يوسف حسين بكار، دار المسيرة، ط/ الأولى، 1983.

- 22- شعر كعب بن معدان الأشقري، أحمد محمد عبيد، دار الكتب الوطنية، أبوظبي، 2010.
- 23- ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تح/ السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت.
- 24- ضرورة الشعر، لأبي سعيد السيرافي، تح/ رمضان عبدالتواب، دار النهضة العربية، بيروت، ط/ الأولى، 1985.
- 25- لسان العرب، لابن منظور، عامر حيدر، عبد المنعم إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، 2009.
- 26- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ط/ الأولى، 1996.
- 27- ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقرآن الفيرواني، تح/ رمضان عبد التواب، صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، 1982.
- 28- معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط/ الأولى، 2002.
- 29- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تح/ مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط/ السادسة، 1985.
- 30- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تح/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ الثانية، 1987.
- 31- الوافي في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي، تح/ فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ط/ الرابعة، 1986.
- 32- الورد الصافي لطالب العروض والقوافي، مصطفى الصّاوي، مكتبة الجامعة الأزهرية، القاهرة، 1975.